

Distr.: General
25 November 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة السابعة والخمسون
البندان ٣٦ و ١٦٠ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

لا تزال عمليات التصعيد الأخيرة في حملة الإرهاب الفلسطينية الجارية، تودي بأرواح الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال، من جراء الأعمال الإجرامية المتسمة بالقسوة، التي تصل إلى حد الخسة.

ففي ساعة الذروة من صباح أمس، فجّر مفجّر قنابل انتحارية فلسطيني، من بيت لحم، المتفجرات التي يحملها في حافلة عامة مزدحمة، تمتلئ بأطفال المدارس، فضلا عن المتجهين إلى أعمالهم في الصباح، في ضاحية كريات مناحيم في القدس. وأسفر الانفجار عن قتل ١١ شخصا وجرح ٥٠ آخرين. ومن بين الذين قتلوا أربعة أطفال كانوا في طريقهم إلى المدرسة، تتراوح أعمارهم بين ٨ و ١٦ سنة، بمن فيهم أم وابنها، وجدة وحفيدها، فضلا عن أحد رعايا رومانيا. وكان أكثر من نصف الجرحى تقل أعمارهم عن ١٨ عاما. ووصف شهود المنظر المروع للأشخاص الذين حرقوا أحياء، بينما تناثرت بقايا الكتب المدرسية ووجبات الطعام بين القتلى والجرحى. وقد أعلنت منظمة حماس التي تمارس نشاطها علنا من أراضي السلطة الفلسطينية، وتمولها دول عديدة بما فيها إيران، مسؤوليتها على الفور عن الهجوم. وتشير تقارير شهود العيان إلى أن مفجّر القنابل ركب الحافلة وظل فيها عدة محطات قبل أن يفجر المتفجرات، منتظراً إلى أن تمتلئ بالركاب. وكانت القنبلة ذاتها معبأة بالشظايا، وكريات التحميل والمسامير اللولبية لكي تزيد من آلام ومعاناة الضحايا. والواقع

أن توقيت الهجوم الإرهابي المروع وطريقة القيام به، واستهداف المحطات الموجودة أمام أربع مدارس في ذلك الطريق، تشير إلى أن مفجر القنابل انتوى عمداً ألا يقتل أو يشوه المدنيين الأبرياء فحسب، بل وأطفال المدارس على وجه التحديد. ولسوء الحظ، فإن هذا يتمشى مع الأساليب التي اتخذتها الجماعات الإرهابية الفلسطينية، والتي ترمي عن قصد إلى التسبب في قتل أو جرح أكبر عدد ممكن من المدنيين الأبرياء.

وإزاء الرفض المستمر والإجرامي من جانب القيادة الفلسطينية، للوفاء بمسؤولياتها الأخلاقية والقانونية. بمقتضى القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن، والتزاماتها التي وقعت عليها بنفسها لمكافحة هذه الجريمة المستمرة ضد الإنسانية، ولجوء الثقافة الفلسطينية الرسمية إلى الكراهية والتحريض، التي تغذي ذلك الإرهاب، فإن إسرائيل مضطرة إلى اتخاذ التدابير الدفاعية اللازمة لحماية مواطنيها. ولقد جاء مفجر القنابل من بيت لحم، وهي مدينة كانت إسرائيل قد قامت بسحب قواتها منها مؤخراً، مقابل التزام أفراد الأمن الفلسطينيين بالمحافظة على السلام والنظام، وكانت قد استمرت محاولات لتنظيم وارتكاب الهجمات الإرهابية فيها، رغم الانسحاب، مما يبين أن العمليات الدفاعية الإسرائيلية هي لسوء الحظ الحماية الوحيدة التي تحول بين الإرهابيين وبين ضحاياهم المقبلين.

وتهيب إسرائيل بجميع أعضاء المجتمع الدولي أن يدينوا بصورة لا لبس فيها هذا الهجوم الإرهابي المروع، والاستراتيجية الإرهابية المفلسة أخلاقياً واللاإنسانية، التي تنتهجها القيادة الفلسطينية. والأهم من ذلك، أنه يجب على المجتمع الدولي أن يطالب الجانب الفلسطيني بالتنفيذ الكامل لسياسة عدم التهاون مطلقاً مع الإرهاب والتحريض، وألا يقبل ما هو دون ذلك، حسبما يتطلبه القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، بما فيها القراران ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٤٣٥ (٢٠٠٢)، وبما يتفق مع الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب ومن يقدمون الدعم له.

وإلى أن يتم ذلك، فعلى المجتمع الدولي أن يعتبر القيادة الفلسطينية مسؤولة عن جرائمها المروعة، وأن يبين بجلاء أن الإرهاب لن يقابل بتنازلات سياسية من أي نوع، وإن إسرائيل مثلها في ذلك مثل أي دولة تقع ضحية للإرهاب، سيكون لها بالكامل، باعتبار ذلك حقها وواجبها، أن تتخذ تدابير دفاعية وفقاً للقانون الدولي. والواقع إلى أنه إلى أن تُجبر القيادة الفلسطينية على التخلي عن مناصرتها للإرهاب، وعن تقديم الدعم له، والترحيب باتخاذ الأبرياء هدفاً عن عمد، وتمجيد قتلة النساء والأطفال باعتبارهم "شهداء"، فلن يكون هناك أمل في وجود سلام في المنطقة، بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء.

وأقدم هذه الرسالة متابعة للرسائل العديدة التي توضح بالتفصيل حملة الإرهاب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البندين ٣٦ و ١٦٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يهودا لانكري

الممثل الدائم
